

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية
السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

**The Historical role of the Military Institution as a source
of Political Legitimacy and achieving Security Stability
in Algeria**

بشيخ خيرة¹ Becheikh kheira

أستاذة محاضرة "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2، محمد بن أحمد

b_kheira2008@yahoo.fr

تاريخ النشر:
2022/04/23

تاريخ القبول:
2022/04/11

تاريخ الارسال:
2022/01/07

الملخص:

يسعى النظام الجزائري ضمن جل الأنظمة السياسية لبلوغ شرعيتها والمحافظة عليها، الاعتماد على جملة من المصادر لكسب تأييد وثقة الجماهير، لذا تلجأ النخب الحاكمة فيه إلى الارتكاز على مختلف المصادر لبناء شرعيتها، ويعني البحث في مصادر الشرعية السياسية في الجزائر الوقوف على الأصول الأولى التي ارتكزت عليها الدولة في نشأتها وذلك منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، لهذا فستتطرق الدراسة في هذه المقالة إلى مختلف المصادر التي كانت أساس قيام الدولة الجزائرية، وسيشمل ذلك المصادر العسكرية لبناء الشرعية السياسية في الجزائر وتتمثل في الدور التاريخي ومكانة الجيش في العملية السياسية قبل وبعد التحول السياسي وإسهاماته في تكريس الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الجزائري، المؤسسة العسكرية، الشرعية السياسية، الاستقرار.

¹ خيرة بشيخ

Abstract:

The Algerian regime, among most political systems, seeks to achieve and maintain its legitimacy, relying on a number of sources to gain the support and confidence of the masses, so the ruling elites in it resort to relying on various sources to build their legitimacy. The state in its inception, since independence until today, so the study in this article will address the various sources that were the basis for the establishment of the Algerian state, and this will include the military sources for building political legitimacy in Algeria, which are represented in the historical role and position of the army in the political process before and after the political transition and its contributions in Consolidate political legitimacy and achieve stability.

key words: : Algerian political system, Military Institution , Political Legitimacy, Stability.

مقدمة:

تقع الجزائر في القارة الإفريقية، وتعتبر من كبريات الدول التي تحظى بمكانة ودور ذو أهمية بالغة، يتميز النظام السياسي فيها بكونه نظاما جمهوريا شبه رئاسيا، يقوم النظام السياسي الجزائري على ثلاث سلطات؛ السلطة التنفيذية متمثلة في رئيس الدولة، أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلسين، في الجزائر يمثلها كل من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، بالإضافة إلى رئيس الدولة إذ خوله الدستور سلطات واسعة، وهو بهذا يشارك المجلس الشعبي الوطني في التشريع¹.

1. دستور الجزائر لسنة 1963، تنص المادة 58 منه على: " يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني التفويض له لمدة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صيغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء أو تعرض على مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر"، على الموقع التالي: بتاريخ: 16.10.2012 على الساعة: 14:30

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm>

وانظر أيضا: سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ط.2، دار الهدى، الجزائر، 1993،

ص.51، وص.58.

لقد كان أول نظام حكم في الجزائر بعد الاستقلال هو نظام الحزب الواحد الذي هيمن مكتبه السياسي على الدولة والسلطة معا، ولكنه تحول إلى التعددية السياسية في فترة الثمانينات.¹

يسعى النظام الجزائري ضمن جل الأنظمة السياسية لبلوغ شرعيتها والمحافظة عليها، الاعتماد على جملة من المصادر لكسب تأييد وثقة الجماهير، لذا تلجأ النخب الحاكمة فيه إلى الارتكاز على مختلف المصادر لبناء شرعيتها، ويعني البحث في مصادر الشرعية السياسية في الجزائر الوقوف على الأصول الأولى التي ارتكزت عليها الدولة في نشأتها وذلك منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، فكلمة المصدر هي الأصل، لهذا فستتطرق الدراسة في هذه المقالة إلى مختلف المصادر التي كانت أساس قيام الدولة الجزائرية، وسيشمل ذلك المصادر العسكرية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري وتتمثل في الدور التاريخي والمكانة التي احتلها الجيش في العملية السياسية قبل وبعد التحول السياسي، انطلاقا من كل ذلك تطرح الدراسة الإشكالية التالية:-

• ما هو الدور والمكانة التي احتلتها المؤسسة العسكرية وجعلها تعد مصدرا من مصادر الشرعية السياسية في الجزائر؟

لقد وظفت الدراسة من ناحية المقاربة المنهجية، منهج دراسة الحالة، والدراستين الاستكشافية والتفسيرية التحليلية.

وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر تحاول الدراسة التطرق إلى العناصر التالية:-

المبحث الأول: دور ومكانة الجيش في العملية السياسية قبل التحول السياسي.

المطلب الأول: النشأة التاريخية لجيش التحرير الوطني.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة عشية الاستقلال.

المبحث الثاني: الجيش وارتباطه بالحياة السياسية بعد التحول السياسي.

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية في النظام السياسي الجزائري.

المطلب الثاني: فعالية أداء المؤسسة العسكرية في تكريس الشرعية ودعم

الاستقرار في الجزائر.

¹ أحمد منيسي [و آخرون]، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز دراسات الحدة العربية، القاهرة، 2004، ص ص 103- 104. وانظر أيضا: إسماعيل قيرة [و آخرون]، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 136.

المبحث الأول: دور ومكانة الجيش في العملية السياسية قبل التحول السياسي. طيلة مسيرتها التاريخية حاولت الجزائر كنظام سياسي الارتكاز على قاعدة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية قصد ضمان استمراريته وديمومتها، لكن طابعها النضالي ضد المستعمر الفرنسي، جعل المؤسسة العسكرية تحتل مكانة مهمة وأساسية في هذا النظام.

المطلب الأول: النشأة التاريخية لجيش التحرير الوطني.

تعتبر المؤسسة العسكرية في الجزائر ظاهرة تراكمية متعلقة بتاريخ حركة التحرير الوطني فيها، فقد واكبت نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري¹، وهكذا فلأسباب تاريخية، يعتبر الجيش الجزائري ذا أهمية بالغة في الجزائر، ولفهم وإدراك مكانة الجيش في النظام السياسي الجزائري لابد من العودة إلى تاريخ الحركة الوطنية.²

تمثل المنظمة الخاصة (OS) -Organisation Secrète- أساس تكوين وأصل ظهور الجيش الجزائري، فهي الفرع العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي ظهرت سنة 1947، فعناصر المنظمة الخاصة هم الذين شكلوا جيش التحرير الوطني.³ عندما نشبت الأزمة داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) سنة 1953 بين المصاليين والمركزيين، تدخل العسكريون الممثلون في أعضاء المنظمة الخاصة، فشكّلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) بقيادة محمد بوضياف بهدف الإصلاح بين الطرفين المتصارعين وتوحيد الحزب من جديد، لكن المحاولات باءت بالفشل الذريع.⁴

¹ جميل مطر، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص.6.

² Lahouari Addi, L'Algérie et la démocratie – Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions la découverte, Paris, 1995, p.55.

³ Ibid, p.57.

⁴ Mahfoud Bennoun et Ali El Kenz, Le Hasart et l'histoire, entretiens avec: Belaid Abdeslam, ENAG, Alger, 1990, pp73-77

فاجتمع اثنان وعشرون (22) عضوا من المنظمة الخاصة في جوان 1954 وقرروا الإسراع في إعلان الثورة المسلحة وإجبار الأطراف المتصارعة للالتحاق بها، وانبثق عن الاجتماع لجنة الستة (6)¹، اتفقت على إعلان الثورة المسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954، وتأسيس جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي للثورة وجيش التحرير الوطني كجناح عسكري لها وهكذا استطاعتا التمتع بالشرعية التاريخية.²

إن قيادة الثورة لم تميز منذ البداية بين السياسي والعسكري لأن المجاهد كان عسكريا وسياسيا يدعو أفراد المجتمع الجزائري بالانضمام للثورة، غير أن التمييز بينهما كان في مؤتمر الصومام عام 1956 أين كان عبان رمضان وراء وضع مبدئين أساسيين في وثيقة الصومام وهما أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج.³ ولقد تعمقت الخلافات والصراعات على السلطة بين عبان رمضان وبن بلة، وكادت تؤدي إلى انهيار الثورة، لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة التي كانت تقل كلا من بن بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيدر في 24 أكتوبر 1954، وأصبح عبان رمضان بعد عملية الاختطاف هو الزعيم الوحيد للثورة.

¹ لجنة الستة هم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، إضافة إلى وجود وفد خارجي المتكون من أحمد بن بلة، آيت أحمد وخيدر مهمتهم ضمان دعم عبد الناصر الرئيس المصري بالمال والسلاح والدعاية. وانظر أيضا: رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص. 13، وانظر أيضا: . Belaid Abdeslam, Note n°67, p.268

² Belaid Abdeslam, Op.Cit, pp.77-78.

³ A.E.K Yafsah, Le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie, Editions Anthropos, Parie, 1982, pp. 34-35.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

عرفت الجزائر قبل الاستقلال وبعده، تحكم شخصيات سميت بالباءات الثلاث¹، وهم كل من كريم بلقاسم*، وعبد الحفيظ بوصوف** ولخضر بن طوبال***، وهم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار قبل ظهور هواري بومدين على رأس قيادة الأركان العامة عام 1960.

¹ ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل (1922- 1970) وهو من أصول ريفية برجوازية، ومن قدماء المنظمة الخاصة، وقد لعب دورا كبيرا في القضاء على الأثرة البربرية في منطقة القبائل في 1949 وكافأته حركة انتصار للحريات الديمقراطية على ذلك بترقيته إلى مسؤول الحزب على كل منطقة القبائل، وانضم إلى لجنة الستة التي انبثقت عن لقاء مجموعة 22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل. وقد لعب كريم بلقاسم دورا كبيرا في صياغة قرارات مؤتمر الصومام قبل أن ينقلب على حليفه السابق عبان رمضان في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة سنة 1957. يستمد كريم نفوذه بوصفه وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، بالإضافة إلى ولاء الولاية الثالثة وجزء من الولاية الرابعة له، فيعتبر بذلك الأقوى ضمن الباءات الثلاث بعد الإستقلال يواجه بن بلة الذي يقرر ابعاده عن الحياة السياسية، بعد 19 جوان 1965، نظم المعارضة ضد بومدين. اتهم بتنظيم انقلاب ضد بومدين وفي أكتوبر 1970 وجد مقتولا في فندق فرانكفورد. انظر في ذلك:

Belaid Abdeslam, **Op.Cit**, tome1, Note n° 70, p.268

** ولد بميلة (1926-1982) وهو من قدماء المنظمة الخاصة وشارك في لقاء مجموعة 22 بالمدينة، وتولى قيادة الولاية الخامسة (الغرب الجزائري)، يتميز بوصوف بالكفاءة والقدرة على التنظيم والصرامة والانضباط الشديد، ويعتبر مؤسس وزارة التسليح والاتصالات العامة التي انبثق منها الأمن العسكري اعتزل بعد الاستقلال السياسة، ليتفرغ لشؤونه الخاصة. يستمد نفوذه من تحكمه في وزارة التسليح والاتصالات العامة التي تضم حوالي 1400 مجاهد تحت إمرته في الخارج، ويراقب عبرها كل تحركات القادة، ضمن أيضا ولاء الولاية الخامسة له وجيش الحدود الذي لعب دورا في إنشائه وتسليحه بأرقى المعدات معتقدا أن هذا الجيش سيكون تحت إمرته بعد الاستقلال وأداته للصعود إلى الحكم، لكنه فقد نفوذه على هذا الجيش بعد تمرد بومدين عليه في نهاية الثورة المسلحة. انظر في ذلك:

Belaid Abdeslam, **Op.Cit**, tome1, Note n° 83, p.271

*** ولد بالخروب وهو من قدماء المنظمة الخاصة وشارك في لقاء مجموعة 22، وتولى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، وقد شارك في مؤتمر الصومام، أصبح وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يستمد نفوذه من ولاء الولاية الثانية له وسيطرته على أجهزة جبهة التحرير الوطني في الخارج. انظر في ذلك:

Belaid Abdeslam, **Op.Cit**, tome1, Note n° 82, p.271

إن نفوذ الباءات الثلاث نابع من امتلاكهم الشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة، وكانوا أيضا ضمن مجموعة 22 ومن التاريخيين التسع بالنسبة لكريم بلقاسم، إضافة إلى امتلاك كل واحد منهم قوة عسكرية موائية له، يستعملها في مواجهة خصومه، لكن العلاقة بينهم كانت علاقة توازن داخل نظام الثورة، وأي إخلال بهذا التوازن يعرض الثورة للخطر، ولهذا السبب لم يتول أيا منهم رئاسة الحكومة المؤقتة.¹ واضطرت الحكومة المؤقتة للجوء إلى الباءات الثلاث بعد وقوعها في أزمة سياسية بقيادة فرحات عباس، وذلك بغية القيام بتحضير اجتماع للعسكريين للتحكيم وحل الخلافات في الحكومة المؤقتة.²

وهكذا انعقد اجتماع العقداء العشر* الذي تحول إلى لجنة تحضيرية لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اتخذ فيها قرارات تخص تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة وصياغة برنامج وقوانين أساسية لجهة التحرير الوطني، والتي ما تبقى للمجلس إلا تزكية هذه القرارات المتخذة.³

انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بين 10 ديسمبر 1959 و20 جانفي 1960، وشكل العسكريون فيه 2/3 أعضائه مقابل 1/3 فقط من السياسيين.⁴ لقد مثلت دورة المجلس الوطني للثورة مرحلة خاصة في مسيرة الثورة، كما كانت بمثابة بداية لنوع جديد من العلاقات بين مختلف تنظيمات الجبهة، احتل فيها الجيش موقع الصدارة في تسيير شؤون الثورة ومقاليده التأثير والحكم الفعلي، كما كشفت هذه

¹ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص. 28.

² المكان نفسه.

* العقداء العشرهم: ثلاثة وزراء في الحكومة المؤقتة وهم: كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، وقائدا لجنة تنظيم الجيش في الشرق والغرب (الحدود) وهما: محمدي السعيد، وهواري بومدين، وخمسة عقداء آخرين برتبة قائد ولاية موجودون في الخارج وهم دهبليس سليمان، بربروش، لطفي، حاج لخضر، علي كافي. عامر رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 76.

³ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص. 41.

⁴ AEK Yafsa, Op.Cit, p.41.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

الدورة عن تزايد نفوذ جيش التحرير المرابط بالحدود بقيادة بومدين ومساعديه، خاصة مع إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش برئاسة بومدين.¹

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة عشية الاستقلال.

يعتبر اجتماع العقدهاء العشر في سنة 1959 ثم المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1960 نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة والنظام السياسي الجزائري، لأنه أضعف الباءات الثلاثة وأدى إلى صعود جيل عسكري جديد بقيادة بومدين²، وقد وقع آنذاك اختياره على أحمد بن بلة ليكون رئيسا للدولة المستقلة.³

اتسم عهد بن بلة (1962-1965) بانعدام الاستقرار لأنه لم يستطع توطيد سلطته في النظام، كما أن عناصر جيش التحرير كانت تعطي أغلب المراكز السياسية في السلطة، من خلال وجود ثلاث وزارات في حكومة بن بلة وهي وزارة الدفاع، الخارجية والداخلية يحكمهم على التوالي هواري بومدين، كريف بلقاسم، وعبد العزيز بوتفليقة.⁴

وقع بن بلة عند توليه السلطة بين نارين، فعليه أن يتخلص من خصومه التاريخيين ومعارضيه كخيدر وآيت أحمد وكريم بلقاسم الذين يملكون الشرعية التاريخية مثله، وأيضا التخلص من بومدين وجماعته.⁵

مارس بن بلة مع معارضيه السياسيين سياسة التخويف والترهيب كما قام أيضا بمنع نشاط أية معارضة من خلال سجنهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية إضافة إلى التهميش، فقد اعتقل بن بلة محمد بوضياف بعد تأسيسه حزب الثورة الاشتراكية وألقى القبض على فرحات عباس بعدما استقال من رئاسة المجلس التأسيسي، ورمى

¹ عامر خيلة، مرجع سابق، ص. 77-78.

² رابح لونيبي، مرجع سابق، ص. 44. وانظر أيضا: AEK Yafsah, Op.Cit, p.41.

³ AEK Yafsah, Op.Cit, p.65.

⁴ Mohamed Tahar Ben Saada, *Le régime politique algérien - de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle*, Entreprise nationale du livre, Alger, 1992, p.60.

⁵ AEK Yafsah, Op.Cit, p.68.

بالنائب بوعلام أوصديق في السجن بمجرد مطالبته بإلغاء حكم الإعدام في المجلس الشعبي الوطني.¹

كما قضى بن بلة على التمردات المسلحة لأنها لا تملك قوة شعبية، لكن أخطر المعارضات التي واجهها هي التي تتمثل في خلافه مع خيدر الذي أراد السيطرة على جهاز الحزب، وتمرد جبهة القوى الاشتراكية بقيادة آيت احمد والمدعم بجيش قوامه 9 آلاف جندي ومنطقة القبائل وكذلك عصيان محمد شعباني المؤمن بصدق الإيديولوجية الاشتراكية الإسلامية التي تحضى بالشعبية، بالإضافة إلى امتلاكه قوة عسكرية معتبرة وسيطرته على منطقة بترولية تمثل العصب الاقتصادي للنظام.²

لقد حاول بن بلة التوقيع في المراكز الحساسة لأول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، وحاول اكتساب الشعب والتأثير عليه من خلال الخطب الرنانة بالتركيز على العدالة الاجتماعية، العروبة والإسلام، كما أبعد خيدر عن الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني في أبريل 1963، ليعمل على تحويله إلى جهاز قوي في يده لمواجهة خصومه.³

لقد ساهم دستور 1963 الذي قام بن بلة بوضعه بمنحه صلاحيات واسعة أدت إلى تركيز السلطة في يده، إذ أسند إليه الدستور السلطة التنفيذية، كما أتاح له مشاركة المجلس الوطني في التشريع فالمادة (42) من الدستور تنص على أنه: "يوقع رئيس الجمهورية بعد استشارة المجلس الوطني ويصادق على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية ويسهر على تنفيذها".⁴

بالإضافة إلى السلطات الأخرى الواسعة الممنوحة لرئيس الدولة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، يرأس المجلس الأعلى للدفاع والمجلس الأعلى للقضاء، يعين الوزراء الذين يجب أن يختار منهم الثلثين 2/3 على الأقل من بين النواب ويقدمهم إلى المجلس، يتولى تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية

¹ راجع لونيبي، المرجع السابق، ص. 69.

² المرجع نفسه، ص. 70-72.

³ المرجع نفسه، ص. 92-93.

⁴ الدستور الجزائري لسنة 1963، على الموقع الرسمي:

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

والخارجية للبلاد، يصدر القوانين وينشرها، ويعين الموظفين في جميع المناصب المدنية والعسكرية.¹

وهذا كله سمح للرئيس بن بلة بإقامة سلطة شخصية تتمتع بسلطات واسعة على مستوى الدولة، وبذلك تحققت شخصنة السلطة وأصبح بن بلة صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة، وأقدم بن بلة على تقليص "جماعة وجدة"، حيث قام بتعيين العقيد الطاهر زبيري قائدا للأركان أثناء غياب العقيد هوارى بومدين، كما قام بتنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية.

كما اقترح بن بلة في مؤتمر 1964 تكوين ميليشيات شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الاشتراكية والهدف من هذا هو تكوين جيش مواز للمؤسسة العسكرية ولتسليح هذه الميليشيات قام بن بلة بشراء أسلحة من الصين، ويقول خالد نزار رغم أنه كان رئيس التجهيز في الجيش الجزائري إلا أنه لم يكن على علم بهذا،² لكن هذه المناورات الرئاسية باءت بالفشل وتحولت إلى سبب كاف لتنحيته من الرئاسة إثر التحول السياسي الذي حدث في 19 جوان 1965.³

كانت فترة الرئيس أحمد بن بلة قصيرة، ولم تشهد فيها الجزائر تكون الدولة الحديثة، واتسمت بنظام مهتز وغير متجانس.⁴

مؤسسة الجيش التي تحول فيها جيش التحرير الوطني (A.L.N)* إلى الجيش الوطني الشعبي (A.N.P)** قام على عاتقه مهمة تحرير البلاد بفضل سبع سنوات من الحرب ضد الاستعمار الفرنسي، قام فيها الشعب الجزائري بتمويله بشريا، ماديا ومعنويا⁵، اعترف له الجميع في الداخل والخارج بنجاحه في تأدية مهامه التاريخية ونيل الاستقلال

¹ انظر المواد 43، 45، 47، 49، 54 من الدستور الجزائري لسنة 1963.

² Khaled Nezzar, *Memoires du General Khaled Nezzar*, Chihab Editions, Alger, 1999 p.92.

³ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص ص.88-89

⁴ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية- مع إشارة إلى تجربة الجزائر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص.127.

⁵ William Zartman, "L'Armée dans la politique Algérienne", *Annuaire de l'Afrique du nord*, n°4, 1976., p.269..

الوطني لذلك أصبح جل الشعب الجزائري يفخر بهذه المؤسسة، خاصة وأنها كانت المؤسسة الوحيدة المنظمة بعد الاستقلال.¹

لقد ظلت النخبة العسكرية تؤدي أو تحتل مكانة مرموقة في الحياة السياسية الجزائرية، وذلك من خلال تعبئة الجماهير وحماية المصالح الاستراتيجية لهم وللسلطة السياسية²، كما انفردت هذه النخبة برسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى ومساندة النخبة الحكومية، نتيجة لاستفحال الأزمات وعدم التحكم في ألياتها ومسبباتها³، لهذا فقد احتفظت هذه النخبة ولفترة ليست بقصيرة بزمam المبادرة ومعالجة المطالب بشق أنواعها السياسية والاجتماعية نظرا لتمتعها بالشرعية التاريخية⁴.

رغم أن الرئيس أحمد بن بلة حسم صراعه مع قادة الثورة الآخرين ومع الحكومة المؤقتة، لكنه سرعان ما حاول الانفراد بالسلطة، وهذا ما دفع الرئيس هواري بومدين* إلى القيام بالتحول السياسي بتأييد جميع القادة والمسؤولين العسكريين.⁵

لقي بومدين في بداية حكمه صعوبة كبيرة لاكتساب الشرعية، خاصة وأن هذه الأخيرة تقوم على رضا وثقة الشعب التي كان يتمتع بها أحمد بن بلة، ولم يتمكن من اكتسابها إلا بعد الهجوم الإسرائيلي على البلاد العربية في جوان 1967، فاستغل بومدين ذلك ليتخذ موقفا قوميا لا مثيل له، وذلك بإرساله وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى جبهة القتال، وحقق بذلك نجاحا شعبيا كبيرا، مما دفعه إلى التركيز على السياسة الخارجية والخطب المحركة للعواطف الشعبية، وبنى استراتيجيته على تحقيق مكانة

¹ Ibid, p.209.

² رمضان قووني محمد، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية"، السياسة الدولية، ع. 107، يناير 1992، ص.112.

³ المرجع نفسه، ص.12-13.

⁴ عبد الله الزبيري، "النخبة السياسية في الجزائر" مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2001)، ص.60.

* هواري بومدين هو ثاني رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

⁵ خميس حزام والي، مرجع سابق، ص.133.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

دولية للجزائر وبناء دولة قوية وتحقيق التنمية، وهذا كله أدى إلى اكساب بومدين الشرعية الشعبية.¹

قام بومدين بإلغاء العمل بدستور 1963، وأعلن عن الخطوط العريضة لبرنامج السياسي في بناء جهاز دولة فعالا ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب²، وتحول الجيش أثناء قيادته للبلاد إلى تنظيم عسكري سياسي وأقوى مؤسسة في الدولة، حيث ساهم الجيش بالقضاء على النزعة الجبهوية بتلقين الجنود إيديولوجية مهنية تركز على الانتماء الواحد إلى الأسرة العسكرية، وهو انتماء من شأنه تعزيز وحدة الجيش.³ وظهر أيضا الدور السياسي للجيش أثناء تكوين بومدين للمجلس الثوري مكان المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني، هذا المجلس الذي كانت مهمته رسم السياسات الكبرى للبلاد، كان مشكلا من 26 عضو، 24 منهم عسكريون،⁴ وهذا يبين دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للجزائر أثناء فترة حكم الرئيس هواري بومدين، كما كان الحزب أدواته لإقناع الشعب بشرعيته وأطروحاته الإيديولوجية وكسب الدعم له من الشعب.

لقد أعطى بومدين صلاحيات واسعة للبيروقراطيين وأهمية ثانوية للحزب الذي أصبح دوره شكليا⁵، وحسب مفهوم بومدين فإن الأولوية كانت لابد أن تعطى لبناء الدولة، ومعنى ذلك إعطاء صلاحيات واسعة للإدارة بالاعتماد على الفنيين والاختصاصيين.⁶

¹ راجع لونيبي، مرجع سابق، ص. 108.

² أحمد منيسي، مرجع سابق، ص. 137.

³ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قلمة، الجزائر- قلمة، 2006، ص. 106.

⁴ قدوسي محمد، "النظام السياسي الجزائري من خلال معطى الشرعية استمرارية، تطور أم تقطعات"، مذكرة ماجستير (جامعة وهران: كلية علم الاجتماع، دورة جوان 1995)، ص. 59.

⁵ علي سعداني، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص. 74-75.

⁶ عمار بلحسن، "المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر"، المستقبل العربي، ع. 141 (نوفمبر 1990)، ص. 58.

أظهر بومدين نية كبيرة في تطبيق الاشتراكية، فنظم انتخابات بلدية في جانفي 1967، واعتبر نشاط مسؤولي البلديات المنتخبين دليل على التجسيد الفعلي والحقيقي للديمقراطية¹، وقد سعى الرئيس هواري بومدين أيضا إلى إقامة دولة قوية وهذا ما ظهر في خطاباته العديدة، كما أكد على واحدة الحزب الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد، ورسم الخطوط العريضة لإنجاح الثورة الاشتراكية².

أصبح بومدين فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة ورئيسا للسلطة التنفيذية، وأمينا للحزب ووزيرا للدفاع، وقائدا عاما للقوات المسلحة، وكل ذلك كرس في دستور 1976، وبذلك فسلطات هواري بومدين تعدت بكثير سلطات الرئيس أحمد بن بلة³.

هذا المركز والمكانة اللذين احتلتهما الرئيس في النظام السياسي قد سمحا له بتدعيم سلطاته الشخصية لقيادة الدولة والنظام، واتخاذ القرارات، وهو ما جعل منه مفتاح النظام نتيجة تركيز أهم وظائف الدولة والحزب في يده⁴.

وهكذا يمكن القول أن نظام بومدين التعبوي له سلبياته كما له إيجابياته، فإذا كانت من أهم سلبياته محدودية ممارسة الحريات الفردية والجماعية والكفاءة الاستهلاكية بسبب ضعف التنمية الفلاحية، فإن من إيجابياته أنه تم في مرحلة حكمه بناء أهم مؤسسات الدولة والقيام بالكثير من الإنجازات الصناعية والثقافية التي جسدت إلى حد مقبول العدالة الاجتماعية، وإتاحة فرص الترقية الاجتماعية لأبناء الفقراء، مما جعل الجزائر تتميز بطبقة متوسطة عريضة، هي عماد الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر⁵.

¹ عمر فرحاتي، " الديمقراطية في الجزائر"، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2002)، ص.39.

² المرجع نفسه، ص.39-40.

³ خميس حزام والي، مرجع سابق، ص.127-128.

⁴ المرجع نفسه، ص.128.

⁵ إسماعيل قيرة، فضيل دليو، مرجع سابق، ص.109.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

كما أن طبيعة نظام الحكم في الجزائر منذ الاستقلال، خاصة في مرحلة هواري بومدين، حظيت باحترام وسمعة عالمية، جعله يتميز بامتداد خارجي نشط جعل للجزائر وزنا ومكانة دوليين يفتخر بهما كل جزائري.¹

بالنسبة للمشاركة السياسية في النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة، كانت أقرب إلى مفهوم التعبئة، حيث لم تكن تسمح آليات عمل الحزب بتعدد الآراء وتداول المسؤوليات، وبالتالي احتكرت القيادة السياسية وسائل العنف وضبطت حدود المجال السياسي الشرعي.²

وهكذا، يلاحظ أن فترات حكم كل من أحمد بن بلة وهواري بومدين في النظام السياسي، تميزت فيهما الوظيفة التنفيذية المنوطة برئيس الجمهورية بكونها أقوى مؤسسة في النظام السياسي القائم، فهي ممثلة في شخصه.³

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين شهد النظام السياسي الجزائري حكم العقيد الشاذلي بن جديد ما بين 1979 و1989 تاريخ التحول السياسي من نظام الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، فبعد الإعلان عن وفاة الرئيس بومدين، أصبح رابح بيطاط طبقا للدستور رئيسا للجزائر وهذا في انتظار انتخاب رئيس جديد، وقد تم اختيار العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الخامسة أمينا عاما للحزب ومرشح وحيد للرئاسة.⁴

وهكذا بدأ الشاذلي يبحث عن منهج جديد وأسس جديدة تقوم عليهما العلاقة بين الشعب والنظام، فقد سعى رغم خلفيته العسكرية إلى إرساء مصادر جديدة للشرعية السياسية بحيث تكون السلطة السياسية أكثر ارتباطا وتعبيرا عن القوى السياسية المختلفة.⁵

¹ المكان نفسه.

² أحمد منيسي، مرجع سابق، ص. 137.

³ خميس حزام والي، مرجع سابق، ص. 135.

⁴ عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص. 47-48.

⁵ أحمد منيسي، مرجع سابق، ص. 138.

في العهد الأول للشاذلي بن جديد، لم تتغير طبيعة النظام السياسي الجزائري في صيغتها الدستورية والسياسية، إذ بقيت تعتمد على الواحدية الحزبية، وقد جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة، وقرر العمل على ثلاثة أصعدة، الانفتاح والمصالحة الوطنية، وإعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد، وتطوير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد.¹

استطاع الشاذلي بن جديد، أثناء حكمه في هذه المرحلة أن يتحكم في الأمور السياسية وأن يطيح بكل معارضيه، كما تميزت فترة حكمه أيضا بالمراقبة الشديدة للمعارضين، خاصة الحركة الإسلامية التي بدأت تتقوى وتشكل قوة ضغط حقيقية، وكان رد فعل بن جديد توسيع المراكز البوليسية السرية وإلقاء القبض على الكثير من المعارضين.

توسعت صلاحيات بن جديد رسميا بعد إعطاء اللجنة المركزية للحزب كامل ومطلق السلطات له، وهذا ما سمح له بالتحرك بأكثر شرعية²، و بعد فترة زمنية من تولي الشاذلي بن جديد الحكم، غير كل توازنات النظام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الأمن العسكري والقيام بإصلاحات واسعة.³

ولكن رغم كل هذا، فقد شهدت مرحلة الحكم الأولى للشاذلي بن جديد، تفاقما للوضع على المستوى الاقتصادي خاصة بعد انخفاض أسعار النفط، المادة الرئيسة لمداخيل الجزائر، وقد انعكس ذلك سلبا على المستوى السياسي والثقافي والأمني. المبحث الثاني: الجيش وارتباطه بالحياة السياسية بعد التحول السياسي.

يعتبر الاتجاه إلى إقرار التحولات السياسية أحد أهم التطورات الجديدة على النظام السياسي الجزائري؛ وهو تطور يتواكب مع ظاهرة أخذت بالانتشار في العالم⁴، وقد كانت

¹ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 111.

² عمر فرحاتي، المرجع السابق، ص. 51.

³ Lahouari Addi, Op.Cit, p.63.

⁴ عبد الله زبيري، "النخبة السياسية في الجزائر" مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2001)، ص. 91. وانظر أيضا: عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، جريدة الخبر، 12 جويلية 1997، ص. 16.

سنة 1989 مرحلة التحول السياسي في الجزائر، فهل كان للجيش دور وارتباط بالحياة السياسية في الجزائر بعد ذلك؟.

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية في النظام السياسي الجزائري.

عرفت مرحلة رئاسة الشاذلي بن جديد أحداث أكتوبر 1988، وهي عبارة عن حالة أزمة سياسية، وتجسد ذلك في انفجار شعبي رفع صوته في الشوارع بشعارات ضد النظام والممارسات البيروقراطية للإدارة، وهي مظاهر اجتماعية سلبية غدت مشاكل ندرة التمويل في السوق، وتفشي البطالة وسط الشباب، والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي بالمدن¹، وكذا الاختلالات والفوارق بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، كل ذلك أدى إلى انفجار الوضع².

وقد كانت أحداث الشغب والمظاهرات التي عمت الجزائر، لعدة أيام متتالية سنة 1988 الاختيار الأمثل لإمكانية إجراء الانفتاح السياسي، وتلا تلك الأحداث، صدور دستور 1989 أقره الشعب بنسبة 92%، وقد أرسى هذا الدستور عددا من مبادئ الفكر الديمقراطي³.

أما على الصعيد الإيديولوجي، فقد ركز النظام السياسي خطابه على ارتباطه بالشعب، وأن هدفه هو خدمة الشعب في إطار العدالة الاجتماعية، وهو تصور استقطب اهتمام المواطن، فعلق آمالا عريضة على الدولة لتجسيد هذا الخطاب السياسي، ولكنه اكتشف انحرافها عن هذا المنهج⁴.

إن الدولة الوطنية في الجزائر بنت نفسها على أحادية الحزب الواحد الحاكم وشرعية القيادة السياسية النابعة من التاريخ وتمثل هذا الحزب في جبهة التحرير الوطني⁵، وقد كان لالتحام الجبهة، خلال فترة حرب التحرير، بالشعب مصدق قوتها، لكن هذه القيم

¹ حسن بهلول، الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص.24.

² عبد الله زيري، مرجع سابق، ص.97.

³ أحمد منيسي، مرجع سابق، ص.139.

⁴ حسن بهلول، المرجع السابق، ص.24.

⁵ قدوسي محمد، مرجع سابق، ص.154.

الثورية تلاشت بتحول الجبهة من تنظيم سياسي ثوري يعيش وسط الشعب، إلى هيكل شبه إداري انفصل تدريجيا عن الشعب ليفترق أكثر فأكثر من الدولة، ويفتقد بهذا مهمته كحزب ديمقراطي.¹

وهذا فقد اعتبرت أحداث أكتوبر 1988، وكل ما انجر عنها أخطر حدث عرفته الجزائر بعد الاستقلال، كما أنها عكست عجز النخبة السياسية الجزائرية في إمكانية التحول من نظام قديم إلى آخر جديد يحقق شروط المشاركة الجماعية المرتبطة بقيم الديمقراطية.²

وهكذا، دخلت الجزائر مرحلة أزمة بشق أوجها تجسدت سياسيا، في أزمة الشرعية السياسية، وتعود جذور هذه الأزمة إلى تصارع شرعيات عدة، تمثلت في الشرعية التاريخية للاستقلال، والتي كان الحزب والحكم يرتكزان عليها، ثم تبنت الشرعية الإيديولوجية القائمة على الاشتراكية والتعبئة الاجتماعية باسم العدالة الاجتماعية،³ والشرعية الكاريزمية المتمثلة في شخص الرئيس الراحل هواري بومدين.

وفي ظل تآكل حزب جبهة التحرير، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم، وتدهور مكانة الإيديولوجيا التعبوية للحزب وللنظام، وفي ظل تردي الأوضاع الداخلية، تأكلت الشرعية القديمة وعجز جهاز الحكم عن إدارة البلاد. وهذا ما أدى إلى اعلان الرئيس حالة الحصار ويذكر خالد نزار أن الرئيس الشاذلي بن جديد أمره بإنزال الجيش إلى الشارع وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد،⁴ ونظرا لاستفحال ظاهرة الفيس وضعت قيادة الجيش الوطني الشعبي مخطط وضعه كل من الجزائرات محمد العماري ومحمد التواتي وعبد المجيد تاغيت سنة 1990.⁵

¹ حسن بهلول، مرجع سابق، ص. 24.

² عبد الله الزبيري، مرجع سابق، ص. 92.

³ نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر- المكونات والصراعات والمسارات"، السياسة الدولية، ع. 108 (أبريل 1992)، ص. 189-190.

⁴ Khaled Nezzar, *Memoir's du General Khaled Nezzar*, Chihab Editions, Alger, 1999, p.129.

⁵ Lahouari Addi, *Op.Cit*, p.71

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

وفي ظل الأوضاع السياسية المتريدة، ظهر مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي استطاع استقطاب مختلف شرائح المجتمع المحبطة، وهكذا أصبحت الشرعية الجماهيرية الجديدة متمثلة في شرعية الإنقاذ الإسلامية¹، وهو الأمر الذي أكدته نتائج الانتخابات البرلمانية في دورتها الأولى، حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب (188) مقعداً، في حين حصلت جبهة القوى الاشتراكية على (25) مقعداً.²

تزايدت شعبية الفيس ووقعت سنة 1991 اصطدامات عنيفة في العاصمة، فنزل الجيش مرة أخرى لتعلن حالة الحصار في العاصمة في 04 جوان 1991، وبعد فوز الفيس في انتخابات 26 ديسمبر 1991 دخلت البلاد في مأزق كبير، فلجأ بن جديد إلى الجيش لإنقاذ الدولة من الانهيار.³

إن دستور 1989 قد بين الصلاحيات الأساسية للجيش، حيث يهتم بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها والمحافظة على الاستقلال الوطني وضمان الأمن الوطني لجميع الفئات الاجتماعية،⁴ هذا ما تؤكدته المادة مائة وأربعة وعشرون (124) من الدستور حيث تنص على أن: "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية، ومختلف أملاكها"⁵، هذه المادة تحصر مهمة الجيش في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة، فلم تعد مهمة الجيش تمتد إلى ما حددته المادة (82) من دستور 1976.

¹ أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، السياسة الدولية، ع. 106 (أكتوبر 1991)، ص. 118.

² نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 190.

³ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص. 239.

⁴ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 147.

⁵ دستور الجزائر لسنة 1989 على الموقع الرسمي: بتاريخ: 13.03.2013 على الساعة: 10:10

كما تجسد انسحاب الجيش من الحياة السياسية انسحابه من اللجنة المركزية لحزب FLN في 4 مارس 1989، كما جاء قانون الجمعيات السياسية فيما بعد ليؤكد من خلال المادة (09) عدم جواز انخراط أعضاء الجيش بالنسبة للتنافس بين الأحزاب السياسية حول السلطة¹، وفي ظل هذا الوضع استعان الرئيس بن جديد بالجيش لفرض الأمن وأصدر مرسوما رئاسيا يعلن فيه حالة الطوارئ، معطيا سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية منها، حق حظر التجمعات وحل المجالس المحلية والأحزاب السياسية.²

وهكذا فقد عرفت الجزائر مرحلة عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي أصبح النظام السياسي والسلطة الحاكمة تتخبط في أزمة الشرعية، ودخلت الجزائر مرحلة أزمة دامت عشرية كاملة من السنين.

بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد تولى محمد بوضياف أحد صانعي الاستقلال الحكم في الجزائر وتميزت فترة حكمه بكونها قصيرة (يناير 1992- يوليو 1992)، إذ اغتيل في هذه المدة، ولم يتمكن من القيام بدور كبير، وبعد اغتياله تم اختيار علي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة في جوان 1992، وجاء هذا الاختيار كاستمرار للجوء إلى الشرعية الثورية التي يعد علي كافي رمزا لها.³

وقد مزج الرئيس علي كافي بين سياستين، حيث تزامن استخدامه للقمع في مواجهة بعض رموز جبهة الإنقاذ الإسلامية، سياسة موازية للمصالحة الوطنية التي عمل من خلالها على تهدئة الوضع مع جبهة الإنقاذ وبقية التنظيمات الإسلامية الهامشية، وعلى الصعيد الاقتصادي أدى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى فقدان النظام السياسي لبقايا شرعيته مما زاد الوضع تفاقمًا، وبعد انتهاء فترة الرئيس علي كافي الانتقالية، تولى زروال الحكم.

المطلب الثاني: فعالية أداء المؤسسة العسكرية في تكريس الشرعية ودعم الاستقرار في الجزائر.

فور توليه الحكم اعتمد زروال سياسة مزدوجة للتعامل مع الموقف في الجزائر قوامها الحوار مع كافة القوى، فضلا عن استخدام الأساليب القمعية ضد المتمردين

¹ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 148.

² المكان نفسه.

³ أحمد منيسي، مرجع سابق، ص. 141-142.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

المسجونين الإسلاميين¹، كما أعلن زروال في نوفمبر 1994 عزمه إجراء انتخابات رئاسية أواخر عام 1995، وذلك لتجاوز الأزمة السياسية التي تتسبب في إخفاق الدورات المتتالية للحوار الوطني بين الرئاسة والأحزاب السياسية الكبرى. فترة حكم الرئيس ليامين زروال، تميزت بإقرار أحزاب المعارضة وثيقة روما سنة 1995، ولكنها لم تلق ترحيبا، وفي هذه المرحلة تم إجراء انتخابات رئاسية واستفتاء على الدستور، وأعلنت عن بدء الانتخابات التشريعية التي حدد موعدها في سنة 1997.² وفي نوفمبر 1995 جرت الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر وفاز فيها الأمين زروال بنسبة 61% من الأصوات، ولقد أكسبت هذه الانتخابات زروال شرعية فعلية، مما خوله صلاحيات إحداث بعض التعديلات على المعالم القانونية والدستورية للنظام السياسي بالجزائر وإحداث المزيد من الانفتاح والتحول على أساس تلك الشرعية.

حقق زروال لبرنامجها المتعلق بالاستقرار السياسي ومحاولة تجديد شرعية النظام والدولة نجاحا ملحوظا مع الانتخابات البرلمانية لسنة 1997، وذلك من خلال تحجيم المعارضة وتهميش ما تبقى من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

عرفت مرحلة رئاسة اليمين زروال بانعقاد اتفاقية هدنة بين الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ وتم إعلان الهدنة أول أكتوبر 1997، غير أن زروال لم يستطع إعطاء غطاء سياسي لهذه الهدنة، خوفا من ردود أفعال ضحايا الإرهاب.³

أمام هذا الوضع ونتيجة لكثرة الضغوطات أعلن زروال إجراء انتخابات رئاسية مسبقة بداية عام 1999،⁴ فظهر عبد العزيز بوتفليقة، الذي انتخب بأغلبية مطلقة في انتخابات 15 أبريل 1999 واعتبر مرشح الإجماع، خاصة وأن ترسيخ الشرعية التاريخية

¹ أحمد منيسي، مرجع سابق، ص ص. 141-142.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر- محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص. 82.

³ راجع لونيبي، مرجع سابق، ص ص. 270-271.

⁴ المرجع نفسه، ص. 272.

لا يكون إلا بتولي السلطة شخصية سياسية تستند على الشرعية التاريخية وكانت هذه الشخصية هي عبد العزيز بوتفليقة.¹

لقد عمل عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه المسؤولية على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية في الجزائر، فقدم مشروعا للمصالحة الوطنية وهو قانون الوثام المدني في جويلية 1999، ومن خلاله أصدر بوتفليقة عفوا شاملا عن الجماعات التي دخلت في هدنة مع الدولة، وامتثل للقانون نحو 80% من أعضاء الجماعات المسلحة، وظل هذا القانون ساريا حتى يناير 2000.²

أراد عبد العزيز بوتفليقة إضافة إلى تنفيذ سياسة الوثام المدني تطبيق استراتيجية تهدف لتحقيق مكانة اقتصادية للجزائر، وذلك بجلب استثمارات خارجية للجزائر³، واستطاع من خلال سياسة الوثام المدني، والاستفتاء الذي أجري عليه، وصوت عليه الجزائريون بأغلبية مطلقة تحقيق شرعية سياسية ودستورية، كما أنه عزز موقع السلطة عند الشعب ومنحها الشرعية السياسية.⁴

خاتمة

مما سبق تجد الدراسة بأن النظام السياسي الجزائري قد استند إلى الشرعية الوطنية (الثورية) لتبرير سلطته كما ذكرها عبد الإله بلقزيز الذي اعتبر أن الشرعية الوطنية تمثل إحدى المصادر السياسية للشرعية التي تلجأ إليها النظم السياسية، ووجد أن النظم التي تستند إلى هذا النوع من الشرعية قد جاءت إلى السلطة عن طريق التحولات السياسية وهذا ما رأيته الدراسة عند تحليل النظام الجزائري الذي اعتمد على التحول السياسي في 19 جوان 1965 للسيطرة على مقاليد الحكم وأسس لشرعيته وهي الشرعية الثورية خاصة وأن الجيش الشعبي الوطني هو سليل جيش التحرير الوطني الذي تمكن من الحصول على الاستقلال، واعتمادا على مشواره النضالي ضد المستعمر كان للمؤسسة العسكرية دور ومكانة في الحياة السياسية، وحظيت بالطاعة والرضا من قبل أفراد المجتمع.

¹ ناظم الجاسور، المرجع السابق، ص. 101.

² المرجع نفسه، ص. 145.

³ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص. 276.

⁴ ناظم الجاسور، المرجع السابق، ص. 109.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

وهكذا، يمكن القول أن القيادة الكفؤة بإمكانها جمع المواطنين من مختلف الشرائح، وبث فيهم روح الثقة والاعتزاز القومي، وقد استطاعت الجزائر وبفضل قيادتها التحكم في زمام الأمور والأوضاع، ونشر روح الانتماء والوحدة الوطنية في صفوف المجتمع الجزائري، لذلك عاشت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 حالة استقرار سياسي، بفضل تمتع النخب السياسية فيها بالشرعية الثورية، التي فقدت نوعاً ما من وزنها خلال الأزمة التي مرت بها الجزائر.

إن أزمة الشرعية التي عصفت بالجزائر عبرت عن وجود علاقة توتر بين المشروع الديمقراطي وبنية المجتمع السياسي والاجتماعي.¹

من الثوابت المميزة للسلطة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن، أنها سلطة لا تقبل التحدي من أي سلطة أخرى، سواء كانت فردية، أو شعبية أو حزبية، دينية أو عرقية أو سياسية، كما أن التداول على السلطة من فريق لآخر لم يرجع إلى الشرعية إلا كتبرير يعمد لأمر واقع.²

يسود الجزائر مفهوم الحكم الشخصي، وتعني شخصنة السلطة تركيزها الشديد في منصب الرئاسة، حيث يحتكر رئيس الدولة عملية صنع القرار دون أي اعتبارات للسياسات ووجهات النظر البديلة، وهذا ما ميز نظام الرئيس أحمد بن بلة وهواري بومدين، إذ انفردا بالحكم وأصبح التفكير الشخصي للرئيسين (نظم معتقداته وقناعاته الذاتية) بمثابة الإيديولوجية الرسمية للدولة.

كذلك فإن النظام السياسي الجزائري، لم يحترم قط قواعد المداورة السياسية للسلطة أو الخلافة السياسية نظراً لضعف الهياكل المؤسسية الخاصة بالممارسة السياسية، كما تم السعي دوماً وبمختلف الوسائل للقضاء على المعارضة السياسية، بحجة أنها معوقة لعملية بناء الدولة القومية.

¹ أحمد مالكي [وآخرون]، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص. 218.

² إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 143.

ونتيجة لكل ذلك، ومع انعدام التداول السلمي على الحكم، أدى الوضع إلى معاناة النظام في الجزائر من أزمة شرعية متكررة، مما انعكس على سيادة حالة عدم الاستقرار السياسي.

قائمة المصادر والراجع

أ. الوثائق الرسمية.

1. دستور الجزائر لسنة 1963، على الموقع التالي: بتاريخ: 16.10.2012 على الساعة: 14:30
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm>
2. دستور الجزائر لسنة 1989 على الموقع الرسمي: بتاريخ: 13.03.2013 على الساعة: 10:10
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution1989.htm>

ب. الكتب.

1. باللغة العربية

1. أحمد منيسي [وآخرون]. التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز دراسات الحدة العربية، القاهرة، 2004.
2. أمحمد مالي [وآخرون]. الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
3. إسماعيل قيعة [وآخرون]. مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
4. سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ط.2، دار الهدى، الجزائر، 1993.
5. جميل مطر، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
6. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
7. عامر رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
8. نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.
9. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية- مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
10. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالة، الجزائر- قالة، 2006.

الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر

11. علي سعداني، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

12. حسن بهلول، الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

13. ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر-محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

2. باللغات الأجنبية.

1. Lahouari Addi, *L'Algérie et la démocratie – Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie Contemporaine*, Editions la découverte, Paris, 1995.
2. Mahfoud Bennoun et Ali El Kenz, *Le Hasart et l'histoire*, entretiens avec: Belaid Abdeslam, ENAG, Alger, 1990.
3. A.E.K Yafsah, *Le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie*, Editions Anthropos, paris, 1982.
4. Mohamed Tahar Ben Saada, *Le régime politique algérien - de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle*, Entreprise nationale du livre, Alger, 1992.
5. Khaled Nezzar, *Memoires du General Khaled Nezzar*, Chihab Editions, Alger, 1999.

ج. المجلات

1. باللغة العربية.

1. رمضان قوني محمد، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية"، السياسة الدولية، ع. 107، يناير 1992، ص. 112.

2. عمار بلحسن، "المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر"، المستقبل العربي، ع. 141 (نوفمبر 1990)، ص. 58.

3. نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر- المكونات والصراعات والمسارات"، السياسة الدولية، ع. 108 (أبريل 1992)، ص. 189-190.

2. باللغات الأجنبية.

1. William Zartman, "L'Armée dans la politique Algérienne", *Annuaire de l'Afrique du nord*, n°4, 1976., p.269.

1. قدوسي محمد، "النظام السياسي الجزائري من خلال معطى الشرعية استمرارية، تطور أم تقطعات"، مذكرة ماجستير (جامعة وهران: كلية علم الاجتماع، دورة جوان 1995).
2. عبد الله الزيبري، "النخبة السياسية في الجزائر" مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2001).
3. عمر فرحاتي، "الديمقراطية في الجزائر"، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2002).

هـ. الجرائد

1. عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، جريدة الخبر، 12 جويلية 1997، ص. 16.